

ما القضية؟

obeikandi.com

السقوط في الخلف، والسقوط بعيداً: مليار نسمة تحت خط الفقر

لقد انكمش العالم الثالث. يتمثل تحدي التنمية - على مدى أربعين عاماً - بوجود عالم غني يتألف من مليار نسمة في مواجهة عالم فقير يعدّ أهله خمسة مليارات نسمة. إن أهداف التنمية المعدة من قبل الأمم المتحدة على أبواب الألفية الثالثة، التي صممت لاقتفاء أثر التقدم حتى العام 2015، تغلّف هذا التفكير. سوف يتضح في العام 2015، على أي حال، أن هذا الأسلوب في رسم مفاهيم التنمية قد عفا عليه الزمن، معظم المليارات الخمسة من البشر نحو 80% منهم يعيشون في بلاد تنمو، وتتطور تطوراً حقيقياً؛ وبسرعة مذهلة في أغلب الحالات. إن التحدي الحقيقي على صعيد التنمية يكمن في أن مجموعة من البلاد التي تعيش تحت خط الفقر تسقط في الخلف، بل تسقط بعيداً في معظم الحالات.

إن البلاد القابعة تحت خط الفقر تعيش مثل غيرها في القرن الحادي والعشرين، بيد أنها تنتمي - واقعياً - إلى القرن الرابع عشر: حروب أهلية، وكوارث، وجهل. أكثر هذه البلاد موجودة في إفريقية، وآسيا الوسطى، وبعضها متناثر في أماكن أخرى. حتى في أثناء حقبة التسعينيات من

القرن العشرين في حقبة تأمل العقد الذهبي الذي فصل بين نهاية الحرب الباردة وبين أحداث 9/11، تراجع الدخل في هذه البلدان بنسبة 5%. يجب أن نتعلم كيف نقلب الأرقام المألوفة رأساً على عقب: يوجد خمسة مليارات نسمة من البشر يعيشون -حالياً- حياة مزدهرة، أو هم -على الأقل- في طريقهم للوصول إلى حياة مزدهرة. ويوجد مليار نسمة من البشر عالقون في أسفل القاع.

إن هذه المشكلة مهمة، لالمليار نسمة الذين يعيشون ويموتون في ظروف القرن الرابع عشر، إنها تهمنا أيضاً. عالم القرن الحادي والعشرين الذي يعيش في بجموحة مادية حيث الراحة، والسفر العالمي، والاقتصاد العالمي المتداخل، والمترايط بعضه ببعض ترابطاً وثيقاً؛ إن هذا العالم سيصبح غير حصين على نحو متزايد، وعرضة لهجوم يكون مصدره تلك الجزر الكبيرة المشوّشة تشوّشاً كاملاً. وهذه المشكلة مهمة الآن. حيث يزداد ابتعاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر عن الاقتصاد العالمي الذي يزداد تطوراً، وتعقيداً. في حين تصبح عملية دمجهم في الاقتصاد العالمي أكثر صعوبة، لا أكثر سهولة.

مع ذلك ما زالت مشكلة مُنكّرة، ويثور حولها ضجيج بغية خلط الأوراق. هذا الضجيج يصدر عن منظمات المساعدات، وعن الشركات التي تحظى بعقود لتنفيذ مشروعات تلك المنظمات. سيجارب هؤلاء هذه الفرضية بعناد البيروقراطيات التي تتعرض مصالحها للخطر، لأنهم يحبون أن تبقى الأمور على حالها. إن تعريفاً للتنمية يشمل خمسة مليارات من البشر يمنحهم ترخيصاً يخولهم أن يكونوا في كل مكان، وللحقيقة

أقول في كل مكان عدا أماكن وجود المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر حيث تكون ظروف الحياة قاسية، وعاصفة، ومضطربة. كل منظمة تنموية تجد صعوبة في إرسال كوادرها للخدمة في تشاد ولاوس. في حين يوجد أماكن أخرى ساحرة، وفاتنة يحبون أن يذهبوا إليها مثل البرازيل، والصين. إن للمصرف الدولي مكاتب في كل بلد رئيس من البلاد ذات الدخل المتوسط، لكن ليس له شخص واحد مقيم في جمهورية إفريقية الوسطى. لذلك ينبغي أن لا نتوقع من منظمات التنمية أن تعيد التركيز على المناطق التي يجب الاهتمام بها طواعية.

إن الصخب المختلط الذي يثور حول التنمية إنما يثيره نجوم الروك، والمشاهير، والمنظمات غير الحكومية. إنها تعمل لمصالحها، ولا تركز على مآزق المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. بفضل الصخب الذي يثور حول التنمية يتم إدراج إفريقية على جدول أعمال الثمانية الكبار. لكن يتحتم على الصخب الذي يثور حول التنمية أن يبقي رسائله بسيطة، مدفوعة بالحاجة إلى الشعارات، والصور، والغضب. لسوء الحظ، وبالرغم من أن مآزق المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر يعير نفسه للتفسيرات الأخلاقية البسيطة، فإن الإجابات لا تفعل الشيء ذاته. إنها مشكلة تجب مقاربتها عبر عدة سياسات في آن معاً؛ وبعض هذه السياسات يجب أن يكون مناقضاً للحدس، والبدية. لا تنتظروا من الصخب الذي يثور حول التنمية جدول أعمال من هذا القبيل: إنه يكون أحياناً قلباً من دون رأس.

ماذا عن حكومات الدول التي تعيش تحت خط الفقر؟ إن الظروف السائدة تأتي بالمتطرفين. يصاب القادة أحياناً باضطرابات عقلية

فيشقون طريقهم إلى السلطة بواسطة استخدام القوة. وأحياناً يتربع على عرش السلطة لصوص، ومحتالون يشترونها بالمال. ويوجد أحياناً أناس شجعان يحاولون بناء مستقبل أفضل بالرغم من الصعاب. حتى ظهور حكومة حديثة في هذه الدول يكون أحياناً مظهراً كاذباً، كما لو أن القادة كانوا يقرؤون نصاً مسرحياً. يجلسون إلى طاولات التفاوض الدولي منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، لكن دون أن يكون لديهم أي شيء يفاوضون بشأنه. يواظبون على شغل مقاعدهم في الوقت الذي تكون مجتمعاتهم ممزقة، ومفككة: لقد واظبت حكومة الصومال على الحضور إلى المحافل الدولية سنوات بالرغم من عدم وجود حكومة فعلية في البلد نفسه. لذلك لا تتوقعوا من حكومات البلاد التي تعيش تحت خط الفقر أن تعد جدول أعمال عملياً. إن تلك الحكومات ممزقة بين الأوغاد والأبطال، وبعضها هزيل، ولا تحافظ على بقائها إلا بشق الأنفس. كي يكون عالمنا المستقبلي مكاناً يمكن العيش فيه ينبغي أن يكسب الأبطال معركتهم التي يكافحون من أجل كسبها. بيد أن الأوغاد يمتلكون السلاح، والمال. حتى يومنا هذا ما زالت الغلبة لهم. وستستمر الغلبة، والسيادة لهم ما لم نغير مقاربتنا تغييراً راديكالياً جوهرياً، وجذرياً.

كل المجتمعات اعتادت أن تكون ذات يوم فقيرة. أكثرها يتخلص الآن من الفقر. لماذا ما تزال مجتمعات أخرى عالقة فيه؟ الإجابة هي الفخاخ. ليس الفقر فحاً فعلياً وحقيقياً، وإلا كنا ما نزال جميعاً فقراء. فكروا لحظة من الوقت في التنمية بوصفها منحدرات، وسلام. في عالم العولة الحديث، يوجد سلالم خرافية؛ معظم المجتمعات تستخدمها. لكن يوجد أيضاً بعض

المنحدرات؛ بعض المجتمعات ترتطم بها، وتنزلق عليها. إن البلاد التي تعيش تحت خط الفقر هي أقلية عائرة الحظ؛ لكنها أقلية عاقلة.

الفخاخ والبلاد التي وقعت فيها

لنفرض أن بلدك شديد الفقر، ويعاني ركوداً اقتصادياً، ولا يوجد فيه إلا قلة من الناس المثقفين. لا تحتاج إلى جهد كبير كبير تتصوّر هذه الحالة فأجدادنا عاشوا بهذه الطريقة. يستطيع أي مجتمع أن يتخلص من الفقر الذي وقع في فخه تدريجياً بالعمل الدؤوب، والنمو المعافى والقوي، وبالذكاء. أصبحت فخاخ التنمية مجالاً دارجاً (مستجيباً لروح العصر) للسجلات، والمناظرات الأكاديمية، مع انقسام واضح، وأكد بين اليمين واليسار. يميل اليمين إلى إنكار وجود فخاخ تنمية مؤكداً أن أي بلد يتبنى سياسات جيدة يستطيع أن يتخلص من الفقر. في حين يميل اليسار إلى الاعتقاد أن توليد فخ الفقر متكامل في صلب الرأسمالية العالمية، وفي طبيعتها.

إن فكرة فخ التنمية مطروقة منذ عهد بعيد، وأصبحت منذ عهد قريب مرتبطة بعمل عالم الاقتصاد جيفري ساش الذي ركز اهتمامه على عواقب مرض الملاريا، ومشكلات صحية أخرى. الملاريا تبقي بلاداً على فقرها؛ ولأن تلك البلاد فقيرة فإن السوق المحتملة لبيع لقاحات الملاريا ليست مجدية بما يكفي لجعل شركات الأدوية تستثمر أموالاً طائلة في مجالات الأبحاث الضرورية. إن هذا الكتاب يدور حول أربعة فخاخ. هذه الفخاخ لم تحظ إلا بأقل قدر ممكن من الاهتمام وهي: فخ الصراع، وفخ الموارد الطبيعية، وفخ الوقوع بين جيران سيئين، وفخ الحكم السيئ في بلد

صغير. مثل كثير من البلاد النامية التي تحقق الآن نجاحات، فإن كل البلاد التي هي محور اهتمام هذا الكتاب فقيرة. إن الصفة المميزة لهذه البلاد أنها وقعت في أحد الفخاخ. والوقوع في هذه الفخاخ ليس محتوماً. على أي حال، تمكنت بعض البلاد على مر السنين من التخلص منها، ثم بدأت تلحق بالركب. لسوء الحظ، إن عملية اللحاق بالركب تلك أعيقت فجأة منذ عهد قريب وتوقفت. تلك البلاد التي تخلصت من الفخاخ في العقد الأخير واجهتها مشكلة أخرى جديدة: الأسواق العالمية أضحت أكثر عدائية، وتمنّعاً حيال دخول أعضاء جدد إليها مما كانت عليه في ثمانينيات القرن العشرين. البلاد التي تخلصت حديثاً من الفخاخ قد فاتها القطار. لقد وجدت نفسها في عالم يشبه السجن حيث النمو فيه مقيد، ومحكوم بعوامل خارجية. هذا الموضوع سيكون الفكرة الرئيسة في بحثي الذي سأتناول فيه العولة بالدراسة. عندما أفلتت موريشوس من الفخاخ في ثمانينيات القرن العشرين بلغت بسرعة صاروخية مستويات الدخل المتوسط. في حين أن مدغشقر المجاورة لها أفلتت قريباً من الفخاخ بعد مرور عقدين على إفلات موريشوس، بيد أنها لم تجد صاروخاً.

أكثر البلاد ظلت متحررة من الفخاخ التي هي موضوع هذا الكتاب. إلا أن بلاداً فيها خليط من السكان يقدر تعدادهم بمليار نسمة ما زالت عالقة فيها. هذه القضية تتضمن بعض التعريفات. على سبيل المثال، أحد الفخاخ يتمثل بكون بلد ما محوطاً بجيران سيئين. لكن هذا الأمر ليس كافياً لتشكيل الفخ. لكن متى يكون البلد محوطاً بجيران سيئين؟ من المحتمل أن تعتقد أن هذا الأمر يتضح تماماً بالرجوع إلى الأطلس.

لكن ماذا بشأن زائير التي أعادت تكوين نفسها بعد عهد هدام من حكم الرئيس موبوتو، وغيّرت اسمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ إنها محوطة فعلياً بجيران سيئين، لكن لها منفذ بالغ الصغر على ساحل البحر. في حين أن السودان لها بعض الساحل على البحر، إلا أن جلّ الشعب السوداني يعيش بعيداً جداً عنه.

في معرض تعريفي هذه الفخاخ كان عليّ أن أرسم خطوطاً بطريقة اعتباطية إلى حد ما. وهذا يوجد مناطق رمادية. معظم الدول النامية تتجه نحو النجاح على نحو واضح. في حين نجد بلاداً أخرى تتجه بوضوح أيضاً إلى ما يمكن أن نطلق عليه وصف المأزق الأسود. ويوجد بعض البلاد التي لا نستطيع أن نصنفها. ربما تكون بابوا غينيا الجديدة متجهة نحو النجاح؛ أمل ذلك، وقد صنفتها تبعاً لذلك. لكن يوجد خبراء في شؤون بابوا غينيا الجديدة سيهزون رؤوسهم في إشارة إلى الدلالة على عدم تصديقهم هذا الأمر. من المحتم أن تكون نداءات الحكم على الأمور مفتوحة على تحد. بيد أن تحديات من هذا القبيل لا تقلل من شأن الفرضية المفهومة ضمناً، المتمثلة بوجود مأزق أسود، وحقيقة أن كثيراً من البلدان متجهة إليه هي حقيقة لا تقبل الجدل. من المؤكد أن تلك البلدان متجهة إليه لا إلى حيث يكون النجاح. سوف تطلع اطلاعاً أوسع على الأحكام الدقيقة عبر صفحات هذا الكتاب. أما الآن فلك أن تتق أنني رسمت الخطوط على نحو يحتاج به.

تبعاً للأسلوب الذي اتبعته في رسم الخطوط كان هناك في العام 2006 نحو 890 مليون نسمة يعيشون في بلاد وقعت في تلك الفخاخ. ولما

كانت تلك البلاد تشهد نمواً سكانياً فمن المرجح أن يتأرجح مؤشر العدد وقت قراءتك هذا الكتاب قريباً من المليار. 70% من هؤلاء الناس هم في إفريقية. ومعظم الأفارقة يعيشون في بلاد وقعت بفتح من تلك الفخاخ أو بأخر. بناء على ذلك، نجد أن إفريقية تعيش في صميم المشكلة. أما دور باقي دول العالم فيقتصر على اكتشاف المشكلة، وتحديدتها. تأمل في كيفية نشوء هيئات التنمية الدولية وتطورها. أسست هيئة التنمية الرئيسة الأولى العام 1970 بقيادة رئيس وزراء كندي سابق. هيئة بيرسون ركزت اهتمامها على مشكلات التنمية العالمية. تبعتها هيئة أخرى العام 1980، بقيادة مستشار ألمانية السابق. هيئة برانت كان لها اهتمامات هيئة بيرسون العالمية التنموية ذاتها. عام 2005، عندما قرر توني بلير من بريطانيا أن يطلق أعمال هيئة تنموية تقلص الاهتمام من التركيز على العالم إلى التركيز على إفريقية. فقد كانت هذه الهيئة من أجل إفريقية فقط، لا من أجل التنمية. عام 2006، قرر الرئيس الألماني هورست كولر أن يعمل هو أيضاً على إطلاق حدث تنموي. لقد تمكن بشق الأنفس أن يكون نسخة عن توني بلير لا أن يؤسس هيئة أخرى من أجل إفريقية في العام الآتي. لذلك أطلق على اللجنة التي أسسها اسم منتدى؛ لكنه بقي منتدى من أجل إفريقية. في الحقيقة، إفريقية، ودول العالم الثالث ليست نماذج للمآسي. فجنوب إفريقية على سبيل المثال تعد بلداً يعيش تحت خط الفقر، إلا أن الأوضاع فيها لا تشبه تلك الموجودة في تشاد التي تبعت على اليأس. في حين أننا نجد أن كثيراً من دول آسية الوسطى المحوطة بجيران سيئين تعيش أوضاعاً تثير القلق؛ حالها في ذلك حال تشاد الإفريقية. لذلك، فإن البلاد التي تعيش تحت خط الفقر لا يمكن تمييزها جغرافياً على

نحو مناسب. عندما أريد استخدام التصنيف الجغرافي لتمييز تلك البلاد فإنني أستخدم رمز: «إفريقية» وأضع بعد علامة (+) أسماء بلاد مثل: هايتي، وبوليفيا، وبلدان آسية الوسطى ولاوس، وكمبودية، واليمن، وبورما، وكورية الشمالية. إذ إن هذه البلاد إما أنها ما تزال عالقة في أحد الفخاخ، أو أنها تخلصت منه في وقت متأخر جداً.

لقد صُنِّف ثمانية وخمسون بلداً ضمن هذه المجموعة، تتصف جميعها بصغر حجمها، وبكونها تتكون من مجموعات سكانية مختلفة. تضم هذه البلاد مجتمعة عدداً من السكان أقل من عدد سكان الهند، أو الصين. ولما كان دخل الفرد في تلك البلاد شديد الانخفاض، فإن الدخل في أفضلها لا يكاد يذكر مقارنةً بالدخل في معظم مدن العالم الغني. وحيث إننا بصدد شركة تتطلع البلاد إلى الانضمام إليها؛ ولأن وصم بلد ما بالفقر المدقع يميل إلى إيجاد نبوءة تحقيق الذات، فلن أدرج أسماء تلك البلدان ضمن قائمة. بل سأحاول، بدلاً من ذلك، أن أضرب كثيراً من الأمثلة التوضيحية لكل فخ من الفخاخ.

إذاً، كيف تتصرف بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؟ أولاً، لننتأمل في طريقة حياة الناس، بل حري بنا أن نتأمل في طريقة موتهم. في البلاد التي تعيش تحت خط الفقر، متوسط الأعمار المتوقع هو خمسون عاماً. في حين متوسط الأعمار في دول نامية أخرى هو سبعة وستون عاماً. نسبة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر هي 14% في البلاد التي تعيش تحت خط الفقر، في حين تبلغ في الدول النامية الأخرى 4%. تبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون أعراض سوء

التغذية الطويلة الأمد في البلدان التي تعيش تحت خط الفقر 36% مقابل 20% في الدول النامية الأخرى.

دور النمو في التنمية:

هل كانت هذه الفجوة قائمةً دوماً بين البلاد التي تعيش تحت خط الفقر، وبقية الدول النامية في العالم؟ أم أنها تولدت بسبب وقوع البلاد التي تعيش تحت خط الفقر بالفخاخ؟ لاستكشاف الإجابة ينبغي أن نناقض الإحصاءات التي استخدمت في الماضي لوصف البلاد التي أضفناها في حقل «البلاد النامية». إليكم مثلاً افتراضياً: تتمتع بروسيا باقتصاد ضخم ينمو بواقع 10%، بيد أن عدد سكان البلد قليل. اقتصاد كاتاستروفية اقتصاد متواضع يهبط بواقع 10%، بيد أن عدد سكانها كبير. المقاربة المعتادة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي على سبيل المثال في مطبوعته التي يصدرها تحت عنوان: استشراف الاقتصاد العالمي، تلجأ إلى احتساب متوسط الدخل قياساً إلى حجم اقتصاد البلد. بموجب هذه المقاربة نجد أن اقتصاد بروسيا الضخم المتنامي يحرف مستوى متوسط الدخل ويجعله يتجه صعوداً. وهكذا نجد أن البلدين صنفاً إجمالاً على أنهما ناميان. المشكلة تكمن في أن هذا التوصيف ينطلق من وحدة الدخل النموذجية، وليس من منظور الفرد النموذجي. معظم وحدات الدخل موجودة في بروسبرية، لكن معظم السكان موجودون في كاتاستروفية. إذا أردنا توصيف الخبرات النموذجية لشخص ما من أحد البلاد التي تعيش تحت خط الفقر، علينا أن نتجنب الاعتماد على دخل البلد، وأن نعتمد

بدلاً من ذلك على دخل السكان. وهل يختلف الأمر؟ نعم. إن الأمر يختلف إن كانت البلاد الأشد فقراً تحرف في مسارها عن باقي الدول الفرضية التي يدور حولها هذا الكتاب، لأن احتساب المتوسط على أساس الدخل يقصي أشد البلاد فقراً بوصفها بلاداً غير مهمة. ولا يعول على خبرات أفراد شعوبها بها لأنهم فقراء، ودخلهم لا يكاد يذكر.

ماذا نكتشف عندما نستخدم المعطيات، وقاعدة البيانات المتعلقة بمتوسط الدخل على نحو مناسب؟

نجد أن تلك الدول النامية التي لا تمثل جزءاً من المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، المليارات الأربعة الذين يشغلون المرتبة المتوسطة، قد حققت نمواً سريعاً، ومتزايداً في مستوى دخل الفرد. دعونا نتناول الأمور عَقْداً عَقْداً. في حقبة سبعينيات القرن العشرين، حققت تلك الدول نمواً سنوياً بمعدل 2،5%. كان نمواً واعداً لكنه لم يكن لافتاً النظر. أما في حقبة الثمانينيات، والتسعينيات فقد تزايد النمو، وتسارع ليبلغ نسبة 4% سنوياً. في السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين استمر ارتفاع النمو ليبلغ 4،5% سنوياً. قد لا تكون معدلات النمو هذه مثيرة، وعظيمة، لكن لا سابقة لها في التاريخ. إنها تشير إلى أن أطفال تلك الدول يتعرعون في ظروف حياة مختلفة جذرياً عن تلك التي ترعرع فيها آباؤهم. حتى في الحالات التي ما زال الناس يحيون فيها حياة فقيرة، فإن هذه المجتمعات يغمرها الشعور بالأمل: حيث إن المستقبل سيكون لمصلحتها.

لكن ماذا عن المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؟ دعونا نستعرض أحوالهم عقداً عقداً أيضاً. تحسنت أمورهم على نحو طفيف إلى حد لا يكاد يُحَدِّثُ فرقاً. إذا أخذنا بالحسبان الحدود القصوى لارتفاع الدخل الفردي في تلك المجتمعات، فمن المحتمل أن يكون الميل الطفيف للتحسن الإجمالي قد تم الإجهاد عليه بسبب المغامرات الفردية. إن الحالة الداخلية العامة للمجتمع تتأثر بخوف الأفراد من السقوط بدلاً من أن يحدوها الأمل بسبب التقدم الواسع للمجتمع. لكن في ثمانينيات القرن العشرين ساء أداء المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حد بعيد. فقد انخفض معدل النمو بنسبة بلغت 04% سنوياً. وتراجعوا في نهاية ثمانينيات القرن العشرين وصولاً إلى الحد الذي كانوا عليه في السبعينيات. لو قدر لك أن تعيش في تلك المجتمعات، وفي تلك الحقبة من الزمن، لوجدت أن الخبرة الاقتصادية الوحيدة المستفادة كانت خبرة على صعيد الأفراد: فمنهم من حلق، ومنهم من سقط. لم يكن ثمة سبب متوافراً على نطاق واسع في المجتمع يدعو للأمل. ثم أتت بعد ذلك حقبة التسعينيات التي يُنظر إليها الآن على أنها كانت عصراً ذهبياً. الحقبة المحصورة بين نهاية الحرب الباردة وبين أحداث 9/11 كانت عقداً صفت سماؤه من الغيوم التي تكدر صفوه، وعهداً للازدهار الاقتصادي. لكنه لم يكن كذلك للمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. حيث تراجع النمو عندهم بمعدل 0.5% سنوياً. مع نهاية الألفية الثانية أضحوا أشد فقراً مما كانوا عليه في سبعينيات القرن العشرين.

هل هذا الأداء المتردي هو من نتاج البيانات؟ أعتقد أن الأمر هو كذلك. بالمقابل، المشكلات الحقيقية التي تعترى جمع بيانات المعلومات

في أشد البلاد فقراً من المحتمل أن تخطئ في التقدير الإجمالي لتراجع الدخل جاعلة نسبته أقل مما هي عليه في الواقع. فيما يخص البلاد التي أوغلت في السقوط بعيداً، لا يوجد بيانات يمكن استخدامها والاعتماد عليها. على سبيل المثال: تراجع الدخل المقدر في الدول الواقعة تحت خط الفقر ذات المليار نسمة في حقبة التسعينيات لا يشمل أي معلومات عما حل بأفغانستان، والصومال. لكن استثناءهما يعد مكافئاً للافتراض أن أداءهما كان مطابقاً تماماً لمتوسط أداء المجموعة. أعتقد أن الأوضاع في تلك البلاد هي أسوأ من ذلك كثيراً وإلا فسيكون الأمر مفاجئاً ومدهشاً لي في الحد الأدنى. قفز النمو في السنوات الأربع الأولى من العقد الحالي في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل 1.7% سنوياً تقريباً. وهي نسبة ما تزال أقل جداً من نسبة النمو في باقي الدول النامية. لكنها بالمفهوم المطلق نسبة جديرة بالاهتمام. لسوء الحظ، التحسن الراهن في كل الأحوال ربما يكون ناتجاً عن التأثيرات القصيرة الأمد لاكتشافات الثروات الباطنية، وارتفاع الأسعار العالمية للثروات الطبيعية التي تصدرها بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. على سبيل المثال، كانت غينية الاستوائية نجم الأداء على صعيد النمو بين كل اقتصادات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. غينية الاستوائية بلد صغير يعاني الانقلابات والفساد، وقد اكتشف فيه النفط منذ عهد قريب؛ الأمر الذي أثر في الدخل، وأضحى العامل المسيطر عليه. خلاصة القول، حتى إن كان لنا أن ننظر إلى الأرقام الأخيرة على أنها أرقام مشجعة، وهذا في اعتقادي فهم خاطئ للأمور فإن النمو في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في

أحسن أحواله هو أبطأ حركة بكثير من النمو الذي شهدته باقي الدول النامية في أسوأ أحوالها. وهذا النمو السيئ يعود بهم إلى حيث كانوا في سبعينيات القرن العشرين.

فكر في ما توحى به هاتان المجموعتان من نسب النمو. في حقبة سبعينيات القرن العشرين انحرفت بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر عن باقي دول العالم النامية، وتراجعت نسبة النمو فيها عن نسبة النمو في دول العالم النامية بمعدل 2% سنوياً. لذلك، حتى في تلك الحقبة، كانت السمة التي تسم تلك البلاد، وتميزها عن غيرها هي انخفاض معدل النمو فيها، ولا التنمية. ولكن سرعان ما تفاقمت أوضاعها، وأضحت أكثر سوءاً إلى حد يثير الرعب. في حقبة الثمانينيات ازداد معدل انخفاض النمو ليصل إلى 4.4% سنوياً. في حقبة التسعينيات من القرن العشرين ازداد التراجع على صعيد النمو ليصل إلى 5% سنوياً، وهي نسبة مروعة. إذا تناولنا العقود الثلاثة على نحو إجمالي فسوف نستنتج أن السمة العامة لبلدان المليار نسمة التي تعيش تحت خط الفقر هي التدهور المتسارع والمتزايد على صعيد النمو. إذا أخذنا بالحسبان معدلات النمو القوية في باقي دول العالم النامية فسنجد أنفسنا بسرعة إزاء عالمين مختلفين. في الواقع، لقد دفع تدهور النمو بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر فعلياً إلى أخفض مستوى من قاع العالم.

لم تكن الأمور دوماً تجري على هذا المنوال. فقبل أن تمنح العولة فرصاً هائلة لكل من الهند، والصين. كانت تلك الدولتان أشد فقراً من كثير من البلدان التي وقعت في الفخاخ. بيد أن الصين، والهند تحررتا من تلك الفخاخ في وقت مكنهما من التغلغل في الأسواق العالمية. في حين لم تتمكن الدول

التي كانت أصلاً أقل فقراً منهما من أن تحذو حذوهما. لقد وُلدَ هذا الأمر على مدى العقدين الأخيرين نموذج نمو يبعث على الاضطراب، والتشوش فيما يبدو. بعض البلاد التي كانت أساساً فقيرة حققت نمواً ممتازاً جداً، ولذلك كان من الواضح أنها لا تعاني -فعلياً- أي مشكلة. وكان يبدو أن الدول المعدمة تنمو بالسرعة ذاتها التي تنمو فيها باقي الدول النامية. على مدى العقدين اللاحقين أخذت طبيعة المشكلة تظهر وتتضح. فقد بات جلياً، في كل الأحوال، أن البلاد التي وقعت في فخاخ الركود الاقتصادي، وتدهور النمو قد أضحت الآن الأشد فقراً. فمعدل دخل الفرد المتوسط في دول المليار نسمة الفقيرة يعادل حُصُصُ معدل دخل الفرد القياسي في باقي الدول النامية تقريباً. ولسوف تتفاقم الأزمة، وتشتد سوءاً بفعل مرور الزمن. يبدو الأمر كما لو كان المليار نسمة عالقين في قطار تدور عجلاته ببطء إلى الوراء وهو يهوي بهم نحو أدنى مستوى في قاع المنحدر.

عام 2050، لن تكون الفجوة الكبيرة والعميقة بين المليار نسمة الأغنياء في أكثر دول العالم تطوراً وبين المليارات الخمسة الذين يعيشون في الدول النامية؛ لا بل ستكون بين المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر وبين باقي أبناء الجنس البشري.

لقد لجأت إلى استخدام معدلات النمو على نحو كبير بغية تأطير مشكلة المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لقد كانت معدلات النمو لهذه البلاد سلبية بالمفهوم المطلق. أما بالمفهوم النسبي فقد كانت دون مستويات معدلات النمو لباقي الدول النامية بما لا يُقاس. أما الحديث في الوقت الراهن فهو يدور في كل الأحوال حول الحد من الفقر، وحول

أهداف تنموية أخرى مع بداية الألفية الثالثة، وليس يدور عن معدلات النمو. كثير من الناس المهتمين بالشأن التنموي بدرجة كبيرة يشعرون بارتياح أكبر عندما يتحدثون عن أهداف محددة، مثل إلحاق الفتيات بالمدارس، من أن يناقشوا قضايا النمو. إنني أشاركهم حماسهم الهادفة إلى جعل الفتيات يلتحقن بالمدارس. وأشاركهم حماسهم في الواقع على مختلف الصعد المرتبطة بتحقيق كل الأهداف الأخرى. بيد أنني لا أشاطرهم شعورهم بعدم الارتياح حيال النمو عندما كنت أدير شؤون قسم الأبحاث في المصرف الدولي، كانت أكثر أوراق العمل إثارة للجدل، والخلاف تلك التي كانت تحت عنوان: «النمو الجيد، وهو في مصلحة الفقراء». بعض المنظمات غير الحكومية كانت تكره هذا العنوان، وكانت المرة الوحيدة التي اتصل بي فيها رئيس المصرف الدولي جيم ولفنسون منذ خمس سنوات ليعرب عن اهتمامه بالموضوع. وبعدُ تبقى المشكلة المركزية التي يعانيتها المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هي أنهم لم يحققوا نمواً. إن فشل عملية تحقيق النمو في هذه المجتمعات يجب أن يكون جوهر اهتمامنا. والقضاء على أسباب هذا الفشل هو جوهر التحدي الذي يعترض سبيل التنمية. ولجعل السياسات في دول العالم الغني أكثر دعماً للنمو في هذه المجتمعات نحتاج إلى قوة ضغط كبيرة، وكاملة من أولئك الذين يهتمون بفقراء العالم. وعليه، يجب على الناس المعنيين بهذا الأمر أن يلقوا نظرة أخرى على موضوع النمو.

إنني لا أجادل قطعاً في أننا يجب أن نبقى على الحياد حيال الكيفية التي ينمو بها اقتصاد بعينه. النمو في غينيا الاستوائية، على سبيل المثال، يعود

بالنفع على عدد قليل جداً من الناس. بيد أن هذا الوضع استثنائي، حيث إن النمو يفيد عادة الناس العاديين، إن الإفراط بالفشل في النمو من قبل المعنيين بالشأن التنموي قد أعرب عن نفسه عبر الصفات التي أضحت اليوم تجعل الإعاقة ملازمة النمو. في وثائق الخطط الإستراتيجية، ترد كلمة نمو في وقتنا الحالي ضمن سياق عبارة: «النمو الذي يمد الفقراء بأسباب الحياة». مع ذلك، فإن مشكلة المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تكمن في كونهم استخدموا النموذج الخاطئ على صعيد النمو، بل في انعدام أي وجه من وجوه النمو عندهم. إن التشابك في النمو قد نسف على نحو غير متعمد التفكير الإستراتيجي الأصيل والحقيقي. أذكر أن أحد كبار خبراء الصناعة المصرفية في العالم قد طلب المشورة مني ذات مرة حيث كان قد استشير من قبل أحد أشد البلاد فقراً في العالم. كان يكافح من أجل الوقوف على دليل يؤكد أن إصلاح العمل المصري سوف يعود بالنفع المباشر على أشد الشرائح فقراً في ذلك البلد، لأنه استشعر، من دون توفير دليل، أنهم سوف يضربون بمشورته عرض الحائط. فمهما بلغت قوة الحجة في أن تصرفاً ما سوف يعزز عملية النمو فلن تحظى بأي تقدير. إن جعل عملية النمو تنطلق في أي من بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر سوف تكون من الصعوبة بمكان من دون وجود عراقيل من هذا القبيل.

لا نستطيع إعداد سجل للفقر قبل أن تشرع بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في إطلاق عملية النمو. ولن تنمو تلك البلاد بجعلها تحاكي نموذج كوبا. كوبا بلد يعاني الركود، وانخفاض الدخل.

إنها بلد تنادي بالمساواة بين بني البشر، وتوفر خدمات اجتماعية جيدة. هل محاكاة نموذج كوبا ستخلص البلاد الشديدة الفقر من مشكلاتها؟ أعتقد أن الغالبية الساحقة من الناس الذين يرزحون تحت خط الفقر وفيهم أولئك الذين يعيشون في كوبا سيرون في ذلك فشلاً مطرداً.

أرى أن التنمية يجب أن ترمي إلى زرع بذور الأمل في نفوس الناس العاديين؛ الأمل الذي يحملهم على الاعتقاد أن أطفالهم سوف يعيشون في مجتمع قادر على اللحاق بركب بقية شعوب العالم. أجهز على هذا الحلم ولسوف تجد أن الناس المعنيين بالنشاط لن يستخدموا طاقاتهم في تطوير مجتمعاتهم، بل سيستعملونها بغية الهروب من تلك المجتمعات، كما فعل مليون كوبي. اللحاق بالركب العالمي، وإدراكه هو موضوع متعلق بجعل النمو يزداد بصورة جوهرية في البلاد التي تعد الآن أشد فقراً. حقيقة أن الركود الاقتصادي كان سيد الموقف طوال هذا الوقت تبيننا بأن معالجته باتت من الصعوبة بمكان. ماذا بوسعنا أن نفعل أكثر من مجرد الاهتمام؟

وراء القلب الذي لا رأس له: قبول الوضع بالتحديد.

إن مشكلة المليار نسمة الذين يقبعون تحت خط الفقر هي مشكلة جدية. إلا أنها أقل جداً تشبيهاً للهمة من المشكلات الدراماتيكية التي تم التغلب عليها في القرن العشرين: الأمراض، والفاشية، والشيوعية. بيد أنها مشكلة بالغة التعقيد، شأنها في ذلك شأن معظم المشكلات الجدية. التغيير سوف يأتي من داخل مجتمعات المليار نسمة الذين

يرزحون تحت خط الفقر. لكن سياساتنا نحن يمكن أن تعزز فرص نجاح تلك الجهود، وإمكانية انطلاقها.

إننا بحاجة إلى سلسلة من الأدوات السياسية كي نشجع بلاد المليار نسمة الذين يعانون العيش تحت خط الفقر حتى تخطو خطوات على طريق التغيير. حتى يومنا هذا، ما زلنا نستخدم هذه الأدوات استخداماً سيئاً. لذلك أرى أنه يوجد مجال جيد لتحسين الأوضاع. إن التحدي الأساسي يكمن في أن هذه الأدوات السياسية تجسّد مجموعة متنوعة، ومختلفة من الأقسام الإدارية الحكومية التي لا تنزع دوماً نحو التعاون. تقليدياً، تسند مهام التنمية إلى المؤسسات التي تُعنى بتقديم المساعدات، وهي غالباً ما تتذمر، وتشتكي من بطء الحصول على كل أمر حكومي تقريباً. وزارة الدفاع الأمريكية لن تقبل النصيحة من وكالة ذاك البلد فيما يتعلق بالتنمية العالمية. لن تصغي إدارة التجارة والصناعة البريطانية إلى إدارة التنمية الدولية. إن إعداد سياسة تنمية متماسكة تتطلب ما يمكن تسميته: «مقاربة حكومية شاملة». بلوغ هذه المرتبة من التنسيق يتطلب من الشخصيات الكبيرة النافذة في الحكومة تركيزاً على المشكلة؛ ولأن النجاح على هذا الصعيد يعتمد على أكثر مما تفعله الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى بمفردها، لذلك فإن الأمر يتطلب عملاً تعاونياً، ومشاركاً بين مجموعة من الحكومات الرئيسية.

المنتدى الوحيد الذي يجمع بطريقة روتينية رؤساء حكومات الدول الرئيسية هو اجتماع الدول الثماني الكبرى. النظر في مشكلة المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هو موضوع مثالي لمجموعة الدول

الثماني الكبرى. لكن ذلك يعني استخدام سلسلة كاملة من السياسات الممكنة، والذهاب إلى أبعد مما اندرج في جدول أعمال اجتماعات العام 2005؛ تلك الاجتماعات التي تمخّضت بتعهدات مضاعفة المساعدات. لقد عادت إفريقية لتندرج على جدول أعمال اجتماعات الدول الثماني الكبرى لعام 2007، في ألمانيا. «إفريقية» يجب أن تبقى مدرجة في جداول أعمال مجموعة الثماني الكبرى على النحو الذي ينبغي إلى أن تتحرر بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر بطريقة حاسمة، ونهائية من فخاخ التنمية.

هذا الكتاب يعرض جدول أعمال مجموعة الثماني الكبرى، مؤثراً وفعالاً.